الاقتصاد التونسي يترقب ضخ الأموال الخليجية

أكد المنتدى التونسي الخليجي للاستثمار، وجود «رغبة خليجية تونسية مشتركة في الدفع بالعلاقات والمصالح المشتركة بين قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار والسياحة إلى شراكات استراتيجية والاستفادة من كل الفرص الواعدة المتاحة».

وأشاد البيان الختامي للمنتدى بـ«التغييرات الإيجابية التي تشهدها تونس على وقع الحوار الوطني وتشكيل حكومة كفاءات وطنية»، مبينا أن «هذه التغييرات لها انعكاسات إيجابية على الوضع الاقتصادي التونسي، وتشجع على إقامة شراكات ناجحة ومثمرة للجميع، يكون فيها القطاع الخاص محورا أساسيا».

كما جاء في البيان الختامي أن المنتدى «يدعم التوافقات المبدئية التي جرت بين عدد من أصحاب الأعمال الخليجيين والتونسيين حول عدد من المشاريع الاستثمارية»، داعيا «القطاع الخاص في دول التعاون وتونس والمؤسسات المالية والتمويلية للقيام بدور فعال في فتح المجال أمام تنمية المصالح وإقامة المشاريع المشتركة الخليجية التونسية ومضاعفة حجم الاستثمار الخليجي في تونس الذي يقدر حاليا بنحو 4.2 مليارات دولار».

وأشار البيان إلى أن «الجانب الخليجي المشارك في المنتدى يأمل من الحكومة التونسية أن تبادر إلى توفير المزيد من التشريعات والنظم والإجراءات التي تحفز المستثمرين الخليجيين لمزيد من الاستثمار في تونس».

وأكد الطرفان، الخليجي والتونسي، «الحرص المشترك على دفع التعاون القادم وتطويره نحو الأفضل، فضلا على تعزيز دور القطاع الخاص وتفعيل دور مجالس الأعمال القائمة بين عدد من دول التعاون وتونس». كما أكدا «حرصهما على المواصلة على عقد مثل هذا المنتدى ستويا لمتابعة تطوير علاقات التعاون والشراكات بين قطاعات الأعمال الخليجية التونسية ومن أجل تذليل ما قد يواجه هذا التعاون من أي معوقات ولتهيئة الأجواء المثلى التي تلبي تطلعات مصالح المستثمرين».

كما رحب المنتدى بـ«الدعوة إلى علاقات وثيقة على مستوى المصارف والهيئات النقدية الخليجية والبنك المركزي في تونس، وبالاهتمام التونسي بالصيرفة المالية الإسلامية»، مؤكدا «وجود فرص واعدة للتعاون والاستثمار المشترك في هذا المجال»، ومنوها بـ«إمكانية الاستفادة من التجربة الخليجية في مجال المصارف الإسلامية والتأمين وعلى مستوى المالية».

كما دعا المنتدى «إلى تفعيل الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المشتركة بين الجانبين الخليجي والتونسي وحث القطاع الخاص من الطرفين على الاستفادة المثلى منها ومن الموقع الاستراتيجي لكل من تونس ودول التعاون ومن البيئة القانونية في هذه الدول».

كما رحب المنتدى بالدعوة «إلى إقامة شركة خليجية تونسية قابضة، وإقامة شراكات وتحالفات استراتيجية بين قطاعات التجارة والأعمال والاستثمار الخليجية التونسية».

ورحب المنتدى بـ«إعلان تونس إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبناء منظومة مصرفية جديدة، مما يفتح آفاق تعاون واسعة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتونس تخدم أي تطور منشود في العلاقات الاقتصادية المشتركة». وكانت جلسات العمل المنعقدة في اليوم الثاني والأخير للمنتدى خصصت لعرض فرص الاستثمار في القطاع الزراعي بتونس وفي قطاع النقل والتجهيز، حضرها كل من لسعد لشعل وزير الفلاحة، وشهاب بن احمد وزير النقل، والهادي العربي وزير التجهيز والإسكان.

جانب من المنتدى

وبخصوص الاستثمار في القطاع الزراعي بتونس، فإن المستثمرين الخليجيين غالبا ما أعلنوا عن تذمرهم من «عدم إمكانية تملكهم الأراضي في تونس لإقامة المشاريع الزراعية عليها»، ومما يرونه «تشددا في القوانين التونسية في هذا المجال» وهي مسألة غالبا ما أثيرت أمام المسؤولين التونسيين.

وأشار وزير الفلاحة التونسي، في مداخلته أمس، إلى أنه «يمكن للمستثمر الأجنبي شراء أراض خاصة أو دولية في إطار منافسة شفافة، وذلك لمدة طويلة مع التمتع بنفس الامتيازات التي أقرت لفائدة المستثمرين التونسيين».

وقال أحد المسؤولين في منظمة رجال الأعمال التونسية لـ«الشرق الأوسط» ممن ساهموا في الإعداد لهذا المنتدى، ورافق مهدي جمعة رئيس الحكومة التونسية في زيارته الأخيرة إلى بلدان الخليج العربي، إن «المستثمرين الخليجيين مهتمون كثيرا بالاستثمار في القطاع الزراعي بتونس»، وإنه «يجب العمل على تجاوز إشكالية تملك الأراضي من قبل الأجانب من خلال التفكير في صيغ الكراء لفترات طويلة تسمح للمستثمر بالاستفادة من مشروعه».

كما خصص المنتدى جلسة عمل لعرض مشاريع تونسية على المستثمرين الخليجيين وصناديق التمويل الخليجية. وبلغت القيمة الجملية للمشاريع المعروضة نحو خمسة مليارات دينار تونسي «نحو ثلاثة مليارات دولار» في قطاعات مختلفة وخاصة في مجالات البنية الأساسية والاستصلاح الزراعي والنقل والسكك الحديدية.

كما جرى التوقيع خلال هذا المنتدى على اتفاقية تعاون بين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية واتحاد غرف دول التعاون الخليجي تشمل تنظيم برامج عمل مشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات حول فرص الاستثمار في تونس وفي بلدان الخليج.

كما أثيرت خلال هذا المنتدى قضية المشاريع الخليجية المعطلة في تونس وهي المسألة التي كان أشار إليها أيضا عدد من المستثمرين من السعودية والبحرين والإمارات أمام رئيس الحكومة التونسي خلال زيارته الأخيرة لبلدان الخليج العربي، والذي وعد حينها بالنظر فيها، حيث أعلن بعد هذه الزيارة عن «تفعيل عمل لجنة مختصة كانت قد بعثتها السلطات التونسية للتظفر في هذا الملف».

وفي هذا الإطار، قالت وداد بوشماوي، رئيسة اتحاد الصناعة والتجارة، إن «هناك إرادة لتجاوز هذه المشاكل والبحث عن حلول في إطار ما يسمح به القانون».

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من المشاريع الخليجية بقيت معطلة خاصة منذ يناير 2011 تاريخ سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي لأسباب عقارية بالأساس. وتبذل تونس جهودا كبيرة من أجل استقطاب المستثمرين الخليجيين لإقامة مشاريع بالبلاد، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعانيها.

صندوق النقد يتوقع نمو اقتصادات الربيع العربي خلال 2014

توقع صندوق النقد الدولي أن تشهد كل من مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن، التي وصفها الصندوق «بالدول التي تمر بمرحلة انتقالية» ارتفاعا طفيفا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 2.9 في المئة في عام 2014 من 2.8 في المئة العام الماضي. كما توقع ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 4.3 في المئة العام القادم بسبب ارتفاع التجارة والاستثمار.

ونقلت صحيفة الفايننشيال تايمز البريطانية، عن مسعود احمد، مدير إدارة الشرق الأوسط ووسط اسيا بصندوق النقد الدولي، «بعد ثلاث سنوات، بدأنا في رؤية إشارات إيجابية ودرجة من الاستقرار، ولكن يجب علينا الانتقال من النمو إلى مرحلة خلق فرص عمل». واضاف «الاستقرار دون زيادة في فرص العمل لن يستمر». وأوضحت الـ«فايننشيال تايمز» أن التجارة مع أوروبا تم تعزيزها في حين أن اسعار المواد الغذائية قد انخفضت، مما يساعد على الانتعاش في دول المرحلة الانتقالية، وفقا لأحدث التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي. واضافت الاستثمار العام آخذ في الارتفاع أيضا بفضل التمويل من الجهات المانحة، مثل المساعدات من دول الخليج التي مكنت مصر من إطلاق مشاريع البنية التحتية العامة والاجتماعية».

وأشار صندوق النقد إلى أن الشكوك في هذه الدول بدأت في التراجع مع وجود إشارات مشجعة مثل إقرار الدساتير مؤخرا في مصر وتونس، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان، ووجود حكومات مستقرة في الأردن والمغرب.

الاستثمارات الخليجية تغزو اليونان

أبدى مسؤولون كبار في الإمارات والسعودية اهتمامهم بفرص الاستثمار المتوفرة في اليونان التي تحاول تجاوز الأزمة المالية التي تعانيها.

وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان إن «دخول السوق اليونانية هو مرحلة مهمة بالنسبة إلينا في إطار سعينا إلى تطوير الشراكات على المدى البعيد».

وأعلن الشيخ عبدالله بن زايد عن إطلاق مشروع استثماري مهم لدولة الإمارات وجمهورية اليونان يتمثل في تطوير أرض المطار القديم في أثينا بتكلفة اجمالية تتجاوز 7 مليارات يورو وتنفذه شركة المعبر على مراحل. ومن المتوقع أن يتم توفير أكثر من 50 الف وظيفة عند اكتمال المشروع.

كما أعلن أن مجلس أبوظبي للاستثمار قد دخل مناقصة لشراء منتجع قصر استير المرموق إلى جانب اتفاقية إطارية لاستكشاف فرص التعاون الاستثمارية في مجال الطاقة في اليونان ستوقع بين شركتي طاقة الإماراتية وتبرنا اليونانية.

وأكد الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان خلال الكلمة التي القاها في بداية الاجتماع رغبة واهتمام الامارات العربية المتحدة بتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مع اليونان لاسيما في ظل الإرادة السياسية لحكومتي البلدين.

ويضم هذا المشروع في جنوب العاصمة اليونانية مكاتب ومناطق تجارية ومساكن ووسائل ترفيه وحديقة بمساحة مئتي هكتار.

وخلال الزيارة، وقعت أثينا وأبو ظبي «اتفاقا لحماية وتشجيع الاستثمارات». وكان رئيس الوزراء اليوناني انتونيس ساماراس التقى في أثينا عددا من المستثمرين السعوديين أبدوا اهتمامهم بمشاريع الخصخصة التي تشهدها اليونان في قطاعات الكهرباء والموانئ والسكك الحديد.

يذكر أن قطر هي الأخرى قامت باستثمار مليار دولار في وقت سابق في العاصمة أثينا ضمن مشاريع متنوعة.

أزمة أوكرانيا تؤثر سلباً على مؤشر نيكي

هبط المؤشر نيكي القياسي 2.9 في المئة ، ليسجل أقل مستوى في ثلاثة اسابيع وسجل أكبر هبوط يومي منذ منتصف مارس، إذ دفعت قوة الين اسهم شركات التصدير للهبوط وادت مخاوف بشأن أوكرانيا لعزوف المستثمرين عن المخاطرة. واغلق المؤشر نيكي منخفضا 424.06 نقطة إلى 14033.45 نقطة وهو أقل مستوى منذ 15 أبريل. وهبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 2.6 في المئة إلى 1152.01 نقطة وجرى تداول 2.1 مليار سهم وهو أعلى حجم تداول منذ 11 أبريل. ونزل مؤشر جي.بي.اكس -نيكي 400 الجديد 2.5 في المئة إلى 10478.07 نقطة.

«الثمار» تفسر سر انسحابها من البورصة

أعلنت شركة الثمار الدولية القابضة «الثمار» أن توصية مجلس الإدارة بتاريخ 28 أبريل 2014 للجمعية العمومية للشركة بالانسحاب من سوق الكويت للأوراق المالية له مبرراته، وتتلخص فيما يلي:

1 – استكمال الشركة لإجراءات إعادة الهيكلة.

2 – ضعف التداول على سهم الشركة في سوق الكويت للاوراق المالية.

3 – قيمة السهم السوقية لا تعكس قيمته الدفترية.

وأفادت الشركة بأنه من الممكن أن تعود الشركة للتداول مرة أخرى للبورصة الكويتية في حال الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة وتحسن وضع السوق.

يُشار إلى أن الشركة أعلنت أواخر ابريل الماضي عن بيانات الستة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 مُحققة أرباحاً قدرها 5.75 ملايين دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 1.39 مليون دينار للعام المالي المنتهي في 31 مارس 2013، بارتفاع في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 313.7 في المئة.

رئيس «تداول» يؤكد طرح الشركة للاكتتاب قريباً

مستثمرون في سوق الأسهم السعودية

قال الرئيس التنفيذي لسوق الأسهم السعودية «تداول» عادل الغامدي ، إن السوق تتطلع للقيام بطرح عام أولي وستعين مستشاراً مالياً لهذا الغرض قريباً. وذكر الغامدي في جلسة في مؤتمر يوروموني في العاصمة السعودية، أن هناك 35 شركة عائلية تبحث حالياً مع مستشارين ماليين القيام بطروحات أولية في السوق السعودية.

ورداً على سؤال عما إذا كانت تداول، وهي أكبر سوق للأسهم في العالم العربي، تدرس طرحاً أولياً، قال الغامدي «نعم سنطرح أسهما للبيع. هذا هو طموحنا. سنتقدم بطلب لعمل ذلك قريباً جداً، وسنسعى لتعيين مستشار مالي قريباً.»

وأضاف «نحتاج لضمان توفر كل العناصر التي تؤهلنا لعمل ذلك».

«كويتية» تبيع شركة تابعة في بريطانيا بـ 186 ألف دولار

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار «كويتية» أنه قد تم تصفية شركة «كيه اي سي فاندس مانيجرز كومباني» في شهر مارس 2014 ، وهي شركة تابعة بنسبة 100 في المئة للشركة ، ومسجلة في جيرنسي بريطانيا.

وبلغت تكلفة الاستثمار 15.5 الف دولار أمريكي عند التأسيس في سنة 1989 وقد تم تحقيق صافي ارباح بلغت قيمته 170.7 الف دولار أمريكي تقريبا منذ التأسيس.

وقد تم تسلم مبلغ 179.9 الف دولار امريكي تقريبا حصيلة البيع بعد خصم المصاريف ، علما بأن سعر البيع يقدر بنحو 186.2 الف دولار امريكي. واوضحت الشركة في بيان نُشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة أنه قد تم تسجيل مبلغ الربح ضمن البيانات المالية للربع الاول من عام 2014.

وكان الرئيس التنفيذي في الشركة، بدر السبيعي، قد قال ان كثيراً من أصول الشركة مرشح للبيع وفق استراتيجية تتبعها الشركة، وذلك في حال وجود عروض مناسبة لتلك الأصول، مبيناً أن الشركة قامت باعادة هيكلة الأصول، حيث نجحت على سبيل المثال في التخارج من يورو كلير بربح صافي تجاوز اربعة ملايين دينار كويتي.

أسواق النفط العالمية تتخوف من توسيع نطاق العقوبات ضد روسيا

العقوبات ضد روسيا قد تطول قطاع النفط

تترقب أسواق النفط العالمية التطورات في أوكرانيا وما سينتج عنها من عقوبات ضد روسيا، حيث إن القوى الغربية توسع من عقوباتها تدريجيا ضد الروس، لكن هذه العقوبات لم تمس حتى الآن بالقطاع النفطي، وإنما اقتصرت على شركات وشخصيات محدودة من المحسوبين على الرئيس فلاديمير بوتين.

وتعتبر روسيا واحدا من اهم منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم، كما أن لديها واحدا من اكبر الاحتياطات أيضا، حيث تنتج روسيا نحو 12 في المئة من نفط العالم، وتتناوب مع السعودية بين الحين والآخر على المركز الأول في إنتاج النفط عالميا، حيث بلغ انتاجها اليومي في العام 2010 نحو 10.2 مليون برميل نفط.

لكن روسيا هي ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ما يعني أن جزءا كبيرا من انتاجها تقوم باستهلاكه محليا، وهو ما يخفف من وزنها في السوق العالمي، إلا أنها تظل لاعبا مهما ذا تأثير على السوق. ويؤكد خبير النفط الكويتي حجاج بوخضور أن وصول العقوبات الغربية الى القطاع النفطي الروسي سيؤثر بشكل مؤكد على أسعار البترول وعلى الحركة في الأسواق، كما سيوجد مناخاً مواتيا للمضاربات في السوق.

ويتوقع بوخضور أن ترتفع أسعار النفط بنحو 18 في المئة في حال طالت العقوبات الغربية على روسيا القطاع النفطي، مشيرا الى ان الارتفاع «سيكون بحدود عشرة دولارات للبرميل فوق الأسعار الحالية».

ويؤكد بوخضور أن روسيا احد الشركاء التجاريين المهمين للاتحاد الأوروبي، ولذلك فان غيابها، او خضوعها للعقوبات يؤثر على مختلف الأسواق وليس فقط على سوق النفط.

لكن بوخضور يرى بأن غياب إمدادات النفط الروسية عن الأسواق يمكن تعويضه بسهولة من خلال فوائض «اوبك»، حيث إن أعضاء منظمة «اوبك» ينتجون نحو 3 ملايين برميل يوميا فوق السقف المتفق عليه، وهو 30 مليون، كما أن بمقدورهم إنتاج ثلاثة ملايين أخرى بسهولة بالغة، ليصبح الفائض نحو 6 ملايين، وهو أكثر من الكمية التي تمد بها روسيا الأسواق العالمية من النفط.

وبالعادلة التي يشير اليها بوخضور فان فرض عقوبات على القطاع النفطي الروسي سيوفر مناخا للمضاربات في السوق فقط، ولن يسبب أزمة حقيقية في امدادات النفط، خاصة اذا حدثت العقوبات خلال الفترة من الآن وحتى يوليو المقبل، وهي الفترة التي يكون الطلب فيها على النفط الأقل طوال السنة، بحسب خضور.

يشار إلى أن الولايات المتحدة كانت قد وسعت عقوباتها ضد روسيا قبل أيام لتضم سبعة مسؤولين اضافيين في الحكومة الروسية و17 شركة لها صلة بالرئيس بوتين، وبذلك فان لائحة العقوبات الاميركية الحالية تضم 60 اسما تتوزع بين شخصية وشركة، وبينهم بنك واحد.

اما لائحة العقوبات الأوروبية فهي اصغر بقليل من اللائحة الاميركية لكنها شبيهة بها الى حد كبير، فيما لم تصل العقوبات حتى الآن إلى قطاعي النفط والغاز الطبيعي الذي تستفيد منه أوروبا بشكل كبير.